حيث يمكن لعدد من الدول العربية الاعتراف بالمنظمة الجديدة (**الوطن**، الكويت، ٢٧/٨/١٩٨٤).

وفي صنعاء، اعلن نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية في مؤتمر صحفي، ان الدورة ١٧ للمجلس الوطني ستعقد قريباً... وان الجهود الفلسطينية منصبة، الان، لتوحيد الثورة بكل فصائلها وقواها، وفي المجلس الوطني سيتم اقرار اتفاق عدن ـ الجزائر ليكون برنامج عمل اصلاحياً شاملاً في اطار منظمة التحرير (**وكالة انباء سبأ**، صنعاء، ٢٥/٨/١٩٨٤). ولحسم قضية انعقاد المجلس الوطني نهائياً، عقد اجتماع بتاريخ ١/٩/١٩٨٤ في الجزائر بين اطراف اتفاق عدن. وكانت المفاجأة ان مندوبي الجزائر واليمن الديمقراطية وضعا المجتمعين في اجواء تطورات الوساطة الجزائرية ـ اليمنية مع دمشق، وطلبا التروي في تحديد توقيت انعقاد المجلس ريثما يذهب الرئيسان الشاذلي بن جديد وعلي ناصر محمد الى دمشق للقاء الرئيس السوري هناك. والحقيقة، ان الرئيس السوري زار الجزائر يوم ٢٧/آب (اغسطس)، واتفق مع الرئيس الجزائري على تأجيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ريثما يتم الحوار الشامل بين الاطراف الفلسطينية. وقبل منتصف شهر ايلول (سبتمبر) بقليل، اجرى الرئيس علي ناصر محمد مباحثات مع الرئيس السوري في دمشق، ثم عاد الى الجزائر يوم ١٧/٩/١٩٨٤ لينقل الى الرئيس الجزائري نتائج اللقاء ويتداول معه بشأنها. وكان واضحاً ان الرئيس اليمني الديمقراطي فشل في اقناع الرئيس الاسد بالضغط على التنظيمات الفلسطينية المتواجدة في دمشق للبدء بالحوار الشامل (**كل العرب**، باريس، العدد ١١٠، ٤/٩/١٩٨٤).

وفيما تواصلت المباحثات بين القيادات الفلسطينية والرئيسين الجزائري واليمني الديمقراطي، لاحظ المراقبون ان لا تغيير في الموقف السوري لجهة الموافقة على عقد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٢٥، ٢٢/٩/١٩٨٤).

في هذه الاثناء، كان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد عاد الى تونس بعد ان قام بجولة عربية شملت الجمهورية العربية اليمنية والسعودية والعراق والكويت. وقد تركزت مباحثاته مع قادة هذه الدول على الوضع في الساحة الفلسطينية ومسألة عقد المجلس الوطني الفلسطيني. وبالنسبة للوضع الفلسطيني، قال عرفات ان قضية تأجيل عقد المجلس الوطني تمت لاعطاء فرصة اخيرة للوساطة التي تقوم بها الجزائر وعدن من اجل اقناع الحكومة السورية بالموافقة على عقد المجلس والسماح للاعضاء المتواجدين في سوريا بالاشتراك في جلساته. وكان عرفات قد صرح لدى وصوله الى عمان يوم ٢٦/١٠/١٩٨٤ بانه سيبحث مع المسؤولين الاردنيين احتمال عقد دورة المجلس في العاصمة الاردنية (**صوت الشعب**، عمان، ٢٧/١٠/١٩٨٤).

وقد برزت ازمة مكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بعد ان لمست القيادة الفلسطينية ان هنالك ضغوطاً عربية تمارس على الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد لتأجيل انعقاد المجلس الوطني او لجعله متعذراً، لا سيما ان قيادة منظمة التحرير كانت تعلق اماالً كبيرة على انعقاد المجلس على ارض الجزائر في الفترة التي حددها الاتفاق الذي شاركت الجزائر في الاشراف على ابرامه. وازمة المكان الخاص لعقد المجلس برزت جدية وحقيقية بحيث إن صلاح خلف قال «اجرينا اتصالات باليونان وقلنا للمسؤولين هناك أجرونا سفينة في البحر بجانب جزيرة من جزركم لنعقد عليها المجلس الوطني الفلسطيني، اذ اصبحت الارض العربية ممنوعة علينا وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في البحر هو موقف منا، وسندعو صحافة العالم كله للمشاركة كي تقف على حقيقة المأساة العربية (**كل العرب**، العدد ١١١، ١١/٩/١٩٨٤).

ومع بداية شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤ دخلت قضية عقد المجلس الوطني مرحلة جديدة وخطيرة اثر عدم تمكن فصائل المقاومة المتحاورة من تحديد موعد لانعقاده. ويبدو ان حركة «فتح» قررت حسم موقفها باتجاه الاصرار على عقد المجلس في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر)؛ فبعد اجتماع عقدته لجنتها المركزية في تونس، اصدرت «فتح» بياناً اكدت فيه التزامها باتفاق عدن ـ الجزائر نصاً وروحاً، ووجهت من خلاله الدعوة الى اطراف الاتفاق وجبهة التحرير العربية والاتحادات الشعبية للقاء في الاسبوع القادم لابلاغهم قرار «فتح» بعقد المجلس الوطني الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، ارسلت قيادة «فتح» وفدين من قبلها الى الجزائر وعدن لابلاغهما قرار اللجنة المركزية، مهما كانت نتائج الاتصالات والمشاورات الجارية (**وفا**، ١/١٠/١٩٨٤).

وفي الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول (اكتوبر)، عقدت اللجنة المركزية لحركة «فتح» دورة اجتماعات لها، ناقشت خلالها تطورات الحوار الفلسطيني، وجولة ياسر عرفات ومباحثاته مع المسؤولين في الاردن والكويت وقطر وابو ظبي، حيث كان الغرض من جولته وضع قادة تلك الدول في صورة ونتائج الوساطة الجزائرية واليمنية مع سوريا، وموقف الاخيرة من عقد المجلس الوطني. وفي هذه الاجتماعات، التي جرى توسيعها وحضرها اعضاء